مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 16 / العـدد 01 / مارس 2022 / ص ص 576 - 587
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

التنمية الاجتماعية أساسياتها و اتجاهات نظريتها الحديثة

Social development Basics and directions of its modern theory

العيد قعدة
جامعة الأغواط (الجزائر) ، l.gaada@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/01 تاريخ القبول: 2022/02/02 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:
في ظل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية العالمية، ومختلف التحديات الراهنة اتجه اهتمام الاستراتيجيين والإداريين و القائمين على الأعمال حول العالم نحو رصد الفرص الكفيلة بالتقدّم و التغير نحو الأفضل، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية كأداة حتميّة لتحقيق هذا الغرض، حيث تتمثّل في كونها عملية مستمرّة وشاملة تهدف إلى النهوض بكافّة القطاعات ومختلف الجوانب الحياتيّة، الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والسياسيّ، والثقافيّ، والعسكريّ، أي أنّها لا تقتصر على مجال دون آخر، أو على المجال الاقتصادي حسب اعتقاد البعض، بحيث تساهم هذه العملية في نقل المستوى المعيشيّ من وضع إلى وضع أفضل و أحسن منه.

و في موضوعنا هذا نحاول تسليط الضوء على أسياسيات التنمية الاجتماعية و المتمثلة بالأساس في التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي و مختلف الاتجاهات النظرية التي بحثت و عالجت مشكلة التنمية الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، النمو الاجتماعي، النمو الاقتصادي، نظريات التنمية.

ABSTRACT:
In light of the global social and economic conditions, and the various current challenges, the attention of strategists, administrators, and business operators around the world has turned towards monitoring opportunities for progress and change for the better, and from here the concept of development emerged as an inevitable tool to achieve this purpose, as it is a continuous and comprehensive process aimed at To the advancement of all sectors and various aspects of life, economic, social, political, cultural, and military, meaning that it is not limited to one field without another, or to the economic field according to some belief, so that this process contributes to transferring the standard of living from one situation to a better and better one. from him.

In our topic, we try to shed light on the fundamentals of social development, which are mainly economic development, economic growth and the various theoretical trends that have been discussed and addressed.

Keywords: Social development, economic development, social growth, economic growth, development theories.

1- مقدمة:

تعد قضية التنمية الاجتماعية قضية غاية في غموض والاختلاف نظرا لتعدد وجهات النظر بين العلماء والباحثين فيها، كونها موضوعا حديثا من حيث الطرح تتداخل فيه الأفكار باختلاف الأيديولوجيات و الاتجاهات، لأن موضوع التنمية الاجتماعية من حيث الطرح لا يركز على النواحي المادية فقط، بل يتعدى ذلك فهو يهتم بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالتعليم والصحة والإسكان والإعلام ...

- المؤلف المرسل: العيد قعدة

doi: 10.34118/ssj.v16i1.1949
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/1949
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

و قبل الولوج للتنمية الاجتماعية يتطلب الأمر التعريج على أهم منعرج بل و شريان التنمية الاجتماعية وعصبها النابض و المتمثل في التنمية الاقتصادية ، و التي بفضلها تحدد مختلف التنميات الأخرى وعلى رأسها التنمية الاجتماعية فما هي التنمية الاقتصادية و ما هي متطلباتها؟

2- التنمية الاقتصادية :

تعدّ التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة، مثل: التعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسياسات الاجتماعية، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التأقلم مع الظروف الاقتصادية المؤثرة على قطاع الاقتصاد، سواءً الكلي، أو الجزئي، و" تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الإنتاج و تغير في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي و إنما تمتد لتشمل التغير النوعي و الهيكلي " (عطية 2003/2002، ص.12) ، و لما كانت التنمية مجالا حديثا بمختلف الأبعاد التي تنطوي تحته و ذات العلاقة بالتنمية، فمن الواجب التعريج على بعض المفاهيم حتى نصل إلى تحديد واضح ودقيق للتنمية الاجتماعية، ومن ضمنها النمو الذي يعتبر كظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب من جوانب الحياة فالنمو الاقتصادي Economic Growth يستخدم للإشارة على حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن (استيتية 2008، ص.19).

فالنمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلافها وفي جميع المجالات وعلى جميع المستويات اقتصاديا أو اجتماعيا أو حضاريا، وهو زيادة متدرجة بوتيرة بطيئة ومستمرة أو النمو الاقتصادي فهو نمو كمي يمس الدخل القومي للدول ويمس بالتالي الدخل الفردي.

كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى التغير الذي يعتبر كظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وقديما قال الفيلسوف اليوناني "هيرقليطس Hericalitus" " إن التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم".

وظاهرة التغير أوضح ما تكون في كل مناحي الحياة الاجتماعية، وهذا ما أدى ببعض المفكرين إلى القول بأنه ليس هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية في تغيير دائم وتفاعل مستمر (شكلاوي 1968، ص.06).

والواقع أن التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وجميع المجتمعات الإنسانية وهو ظاهرة التغير المستمر في فترة زمنية قصيرة بشكل شرائح أو قد يستغرق وقتا طويلا تمثل تاريخا من الحضارة الإنسانية .

كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى التقدم الذي تتضمن مراحله المتعاقبة ازدهارا ورقيا أكثر فأكثر من المراحل السابقة وعادة ما ينظر إلى التقدم كتطلع للمستقبل وفي هذه الحالة فلابد له من هذا المجال أن يرتبط بالواقع الاجتماعي وبتحليل للحاضر وانتقاء من الماضي وهو يومئ إلى أحداث التغير وتوجيهه نحو خير كثير (شكلاوي 1968، ص.10).

و من اهتمامات التنمية الاقتصادية الأخرى هو التحديث الذي يعد مصطلحا جديدًا، فلم يكن متداولاً قبل الخمسينات فقد بدأ استخدامه في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ولقد كان الاستعمال المتداول للمصطلح يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المجالات المختلفة، أو بمعنى آخر إعادة تشكيل شيء لكي يتناسب مع متطلبات الوقت الحديث فالتحديث إذن هو خصائص عمل التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتنظيمات الاجتماعية وأسلوب الإنتاج.

والتحديث إذن عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة لصعوبة تطبيق أبعادها ومكوناتها على المجتمعات المتخلفة وما تقوم به البلدان النامية عبارة عن عملية محاكاة ونقل للنظم والتنظيمات والابتكارات والتكنولوجيا كأبعاد تعبر عن التحديث من الدول المتقدمة واكتساب الجديد منها وتتم عملية المحاكاة والنقل عن طريق الاتصال والاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة وصولا إلى نموذج مجتمعي حديث مغاير تماماً عن ذلك النموذج القائم (العيسوي 1986، ص.12) .

كما أن التنمية الاقتصادية تسعى لاستبعاد أو الخروج من دائرة التبعية و التي هي ظرف موضوعي تشكل تاريخيا تنطوي على مجموعة من العلاقات اقتصادية وثقافية وسياسية عسكرية تعبر بشكل معين من أشكال العمل على الصعيد الدولي يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع المتخلف أو التابع) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة والمتبوعة) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي (تودارو 2006، ص.175).

فالتبعية هي علاقة استغلالية من قبل دول تجاه دول أخرى أي بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، تنطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، وهي علاقة تحتمها سياسة دولية لتسيير العمل.

3- النمو الاقتصادي:

لا يوجد تعريف واحد للنمو الاقتصادي، هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها تعريف" أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" فمتوسط الدخل الفردي، الدخل الكلي، عدد السكان وهذا يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي" (واصف 2000، ص.51) ، أي نصيب الفرد في متوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل الدخل الكلي معدل النمو السكاني.

ومما سبق يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني (عطية 2003/2002، ص.11).

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (ابدجمان 1999، ص.455)، لأن الزيادة المؤقتة لا تعتبر نموا اقتصاديا بل لابد من الاستمرارية لفترة طويلة نسبيا لأن النمو ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة، بذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا اقتصاديا كذلك "فإذا حدث وكان معدل الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا أي أن مستوى معيشة الفرد لن تتغير وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي (عطية 2003/2002، ص.11).

من جهة أخرى نلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقية وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي ÷ المستوى العام للأسعار، أي أنه سيقدر بكمية السلع والخدمات التي تحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الشهري خلال فترة زمنية معينة (عطية 2003/2002، ص.12).

و هذا يعني أن معدل الزيادة في الدخل النقدي يجب أن تكون أكبر من معدل التضخم. وفقا لما سبق فمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي: معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي- معدل التضخم، ومن ثم لن يكون النمو الاقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي أكبر من معدل التضخم.

ويعرف سيمون كوزنتس (S.Kuznets) (1901، 1985) أن النمو الاقتصادي يعني" الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها (الصعيدي 2004، ص.281)، فوفقا لتعريف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي يتوقف على ثلاث عناصر أساسية هي باختصار توفير السلع على مدى أوسع لسكان، تكنولوجيا متقدمة ومتطورة وهذا من خلال التعديلات المؤسسية وإيديولوجية.

أما جوزيف شومبيتر (Joseph Champeter) " النمو يتصرف على التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار (تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ص. 14، 2002)، فهو يرى أن النمو يتم بطريقة أو بصورة تدريجية وبتواتر مستمر على المدى الطويل وهذا من خلال الزيادة في نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

" ففي كل الحالات يبقى النمو الاقتصادي ضروريا ولكنه ليس كافيا للتنمية وتبقى أيضا نوعية النمو، وليس كميته وحدها هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني، فالنمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها وقد يتحيز الأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يعليه وقد يكون غير متأصل بدلا من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلا من أن يكون مستديما، وفي هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية (عطية 2003/2002، ص.16)، كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغير في رفاهية الفرد، وذلك لأسباب عديدة.

- أ/ فنظرا لاعتماده على البيانات المنشورة عن الناتج القومي والدخل القومي في حساب متوسط الدخل ومن ثم النمو فيه، فهو يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق والتي يمكن حصرها و يهمل السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك دون أن تعرض في السوق.
- ب/ لا يعكس التغيرات السلبية التي يصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة وغيرها.
- ج/ يركز على الجانب المادي للرفاهية و يهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيرها (الأقداحي 2010، ص.44).

4- الاتجاهات النظرية الحديثة في التنمية:

4-1- اتجاه النماذج أو المؤشرات:

تنطلق نظريات التحديث من الافتراض القائم على وجود نظام اجتماعي متشابه لدى جميع الدول النامية، يشتمل على أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متماثلة، ... ويغلب على نظريات التحديث باستثناء عدد محدود منها طابع نموذج الثنائيات الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات تقليدية وحديثة تتميز بخصائص متباينة، ويجعل عملية التنمية على أنها تمثل التقدم باتجاه واحد من القطب التقليدي المتخلف إلى القطب المعاصر المتقدم، وترى بأن التحديث عملية شاملة من خلالها تصل المجتمعات التقليدية إلى الحداثة و العصرنة (كعباش 2006، ص.51) ، يقوم هذا الاتجاه على ما يلي (م. الجوهري 2010، ص.235).

- أ- تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو نماذج مثالية.
- ب- تحديد ما يعد أو يعتقد بأنه الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية(أو التغير الاجتماعي والاقتصادي) المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل .
- ج- صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

وتصبح إيديولوجية التنمية عندهم محكومة بتلك الخطوط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات، أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم ويمثل هذا الاتجاه تالكوت بارسونز وتلاميذه، وهذا الاتجاه ليس جديد حيث تعود جذوره إلى منصف القرن التاسع عشر فيما يعرف بالوظيفية ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسين:

الأول : كمي أي أنه يشير إلى تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات ذات أنواع مختلفة (مثل متوسط الدخل الفردي ونسبة السكان الذين يعملون في الزراعة ، ودرجة التعليم والنسبة المئوية للسكان الحضريين وعدد الأطباء والمستشفيات لكل 1000 نسمة من السكان ومعدل توزيع الصحف ، وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص ...الخ.

أما الشكل الثاني : كيفي أي أنه يميل إلى تحديد لبعض العناصر النموذجية (العمومية والأداء والتخصص) (كريشة 2003، ص 76)، فالمجتمعات المتقدمة طبقا (لهوسليتز تشهد متغيرات العمومية Universalism والتوجيه نحو الأداء أو الانجاز) Achievementorientation وتخصص الدور specificity – Role بينما تشهد المجتمعات المتخلفة (أو النامية) المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية : Partieularism – والغزو (النسبة) Acscription ، وتشتت الدور Diff-eolunsseesr ، وإذن فالتنمية – عند هوسيلتز – تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة (أو النامية) لمتغيرات النمط السائد في الدول المتقدمة والتخلي عن متغيرات النمط الشائع فيها " (الجوهري 2010، ص ص 239-241).

" من الواضح أن نظرية هوسيلتز تعاني من قصور واضح بخاصة في تحديد خصائص الدول المتقدمة والمتخلفة، فهي تمثل امتداد للتقليد السوسولوجي الذي يصنف المجتمعات إلى ثنائية يعكس ازدواجية التقليد والحديث " (عمران 1992، ص.159) .

2-4- الاتجاه التطوري المحدث:

ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة لأحياء النظرية التطورية الكلاسيكية والإفادة منها في دراسة الدول النامية ... وعلى الرغم من أن النظريات التطورية الحديثة تميل إلى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة حتمية مرغوب فيها (على نحو ما هو سائد في النظريات الكلاسيكية) إلا أنها (أي النظريات التطورية الحديثة) تحاول تقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتسم بتغييرات سريعة واضحة تؤدي إلى تفكك وصراعات مختلفة وفضلا عن ذلك تحاول النظريات التطورية الحديثة توسيع نطاق اهتماماتها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله " (م. الجوهري 2010، ص.249)، رواد هذه النظرية هم بارسونز Parsons وروستو ، وبيلا Bellah ازنستات Eisenstaid وسنكتفي بعرض نقذي لنظرية روستو .

قدم رستو تفسيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أدعى بأنها تتصف بالشمولية والواقعية والوضوح ، واعتبر تفسيراته بديلا للنظرية الماركسية – التي أشرنا إليها سابقا ففي اعتقاده أن المجتمعات المتقدمة مرت بمراحل خمس أساسية وعلى الدول النامية التي تريد التقدم يجب أن تمر بهذه المراحل ....وانطلاقا من التاريخ الاقتصادي الانجليزي حاول روستو تصنيف المجتمعات من الناحية الاقتصادية إلى خمس مستويات ، وكان يرى بأنه يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس (كعباش 2006، ص ص 64 – 65) ، ويعتقد (روستو) أن المجتمعات في تطورها تمر بخمس مراحل أساسية (عمران 1992، ص ص 161 – 162) :

المرحلة الأولى : (مرحلة المجتمع التقليدي) : ويقوم الإنتاج فيها على أساس العلوم والفنون التي كانت شائعة قبل عصر نيوتن فهو يسميها بالمرحلة ما قبل نيوتينية، pre-Newtonion stag وتتسم المجتمعات في هذه المرحلة بكونها مجتمعات زراعية قائمة على أساس روابط عائلية وقبلية، وتغلب عليها التصرفات والمواقف القدرية Fatalism وتتوفر هذه المجتمعات على ترتيبات اجتماعية تدرجية Hierarchical لا تسمح في مجالها بالحراك الاجتماعي، وذلك لأن روابط العائلة والعشيرة تلعب دورا تنظيميا مركزيا ، كما أن الطابع المميز للمجتمع في هذه المرحلة زراعي ويمثل كافة التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، وأن إمكانيات المجتمع

محدودة في إنتاج السلع ويتسم هذا المجتمع بانخفاض مستوى الدخل الفردي ، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا وانتشار التقاليد الجامدة.

المرحلة الثانية : (وهي مرحلة التهيؤ للانطلاق) وهي مرحلة يصبح المجتمع فيها مهيأ للاستفادة من ثمرات العلم الحديث، وتميزت هذه المرحلة ببروز الصناعات الحديثة وإنشاء البنوك مع بروز رجال الأعمال الذين يأخذون بزمام المبادرة وقادرين على استغلال الإبداعات للحصول على أرباح كبيرة، وظهور مجموعة من الأفراد يتصفون بروح الإقدام ويعملون على تعبئة المدخرات، وإقامة المشروعات ويزداد الاستثمار ويتسع نطاق التجارة الداخلية والخارجية، كما يحدث زيادة في مجال الإنتاج الزراعي.

أما المرحلة الثالثة : فهي مرحلة الانطلاق التي يتم فيها القضاء على كافة المعوقات التي تقف في طريق النمو وخلال هذه المرحلة يزداد معدل الاستثمار والادخار من حوالي 5% إلى 10% كما يتم التوسع في صناعات جديدة ، وتطرأ زيادة في نسبة العاملين في النشاطات الصناعية ، ويحدث عملية الانطلاق بوجود دافع قوي بأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي القائم، وبعد عشرين عاما من مرحلة الانطلاق تستقر الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

المرحلة الرابعة : (هي مرحلة النضج) و بتقدير روستو أن مدة ستين عاما لازمة لتحول المجتمع من الانطلاق إلى النضج ، وتتسم هذه المرحلة بنمو الإنتاج بصورة أسرع من زيادة السكان ، وارتفاع الدخل القومي نسبيا ، وكذلك التطور البارز للصناعات، خاصة الثقيلة منها ، ويتجه المجتمع باقتصاده نحو التصدير للخارج ، وتنخفض نسبة العاملين في الزراعة إلى 20% وتنتقل القيادة من أيدي المالكين لوسائل الإنتاج إلى أيدي المديرين وتتغير أفكار الناس وتطلعاتهم

أما في المرحلة الخامسة : (وهي مرحلة الاستهلاك الوفير) وفيها يتجه المجتمع إلى البضائع والخدمات الاستهلاكية ويرتفع فيها دخل الفرد بنسب عالية ويصبح استهلاكهم يتجاوز الحاجات الأساسية وتظهر زيادة واضحة في عدد الموظفين حتى يؤدي إلى تغيير في تركيب القوة العاملة ، وأهم مظهر لهذه المرحلة هو سيادة دولة الرفاهية مع فرض الضرائب التصاعدية لتذويب الفوارق الطبقية مع اتساع القوة الخارجية للدولة وتخصص اعتمادات عسكرية هائلة. "يفترض روستو أن الدول المتقدمة الآن ، كانت متخلفة في الماضي ، وقد حققت تقدمها إما من خلال البناء الذاتي ، أو من خلال الانتشار والتأثير، أي أن النمو الاقتصادي يتخذ طابعا واحدا وأن على البلدان النامية، السير وفق ذلك النمط، وأن مستقبلها سيماثل حتما مستقبل البلدان المتقدمة فمن الخطأ النظر إلى المجتمعات المتقدمة على أنها كانت متخلفة يوما ما، طالما أن مفهومي التنمية والتخلف لم يستخدما إلا بعد حدوث الثورة الصناعة، كذلك تتجاهل نظرية روستو تاريخ كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء أو أنها تفهم ذلك التاريخ فهما خاطئا ... تلك العلاقة هي التي أحدثت تغيرات أساسه في مجتمعات البلدان النامية " (عمران 1992، ص.163) .

من المؤكد أن الدول المتقدمة الاستعمارية قد حطمت كلية نسيج العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في الدول المتخلفة، وذلك خلال فترات الاستعمار ومن ثم فرضت على الأخيرة نظما اجتماعية وسياسية واقتصادية تخدم في نهاية الأمر أهداف الاستعمار وتحول دون إحداث التنمية .

" في حين يبين فرانك كيف أن الدول المتخلفة قد ظلت وما تزال– مجالا خصبا لاستغلال الدول المتقدمة ، فالدول المتخلفة هي مصدر تمويل الدول المتقدمة وهي علاوة على ذلك، تمثل سوقا واسعة لتسويق منتجاتها ، واستنادا إلى ذلك يمكن القول أنه كان على الدول المتخلفة الآن أن تجتاز مراحل النمو التي اجتازتها من قبل الدول المتقدمة، فإن على الأولى أن تجد هي الأخرى شعوبا أكثر تخلفا لتستغلها تماما، كما فعلت الشعوب المتقدمة يوما ما" (الحسني 1962، ص.55) .

3-4- الاتجاه الانتشاري:

يرى هذا الاتجاه أن البلدان النامية أمامها نموذج وحيد هو نموذج المجتمع الغربي، وأن تحقيق التنمية يتم من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى البلدان النامية، أي قيام البلدان النامية بعملية تثقيف، حيث تنتقل العناصر الثقافية، من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، وبعد ذلك إلى عواصمها الإقليمية، وأخيرا تسود في كل مناطق الدول النامية ((وآخرون) 1973، ص.373).

يهتم أصحاب هذا الاتجاه بعملية الانتشار الثقافي والتي نادى بها الكثير من العلماء الأنثروبولوجيا، في تفسيرهم لعملية التغيير الثقافي، وتسمى هذه العملية بعملية التثقيف.

"يركز هذا الاتجاه على إبراز تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية على افتراض أن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطين بالتصنيع يشكلان نسقا اجتماعيا معينا، وأن نقل التكنولوجيا و الصناعة سيؤدي إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعي في مجتمعات البلدان النامية لتصبح في نهاية الأمر كالمجتمعات المتقدمة (عمران 1992، ص.79).

ويمثل هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية كل من "ولبرت مور" WILBURT " ودنيال ليرند Daniallerner وكارل دوتش Karl Deutsch الذين يذهبون إلى أنهم لا يقدمون لشعوب العالم الثالث علاجا لمشكلاتهم، بل ينصحونهم بالانتظار وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة ، والتي تتمثل في رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والنظم، فإذا ما أرادت دول العالم الثالث أن تحقق تنميتها فيما عليها إلا أن تخلق صورا أسوية أو أفريقية أو أمريكا اللاتينية من الحضارة الغربية (كريشة 2003، ص.79)

" والملاحظ أن القيم التي يوصي أصحاب الاتجاه الانتشاري الدول المتخلفة بتبنيها هي قيم المجتمع الرأسمالي (أي الحرية الاقتصادية ، والنظام السياسي الديمقراطي) بعبارة أخرى فإن أصحاب هذا الاتجاه يطالبون بضرورة تشجيع المنظمين والتجار الذين يستطيعون– جنبا إلى جنب الدولة– انجاز المهام الاقتصادية الإنسانية، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على المستوى السياسي، أما على المستوى الاجتماعي فهم يطالبون بتوسع نطاق الطبقة الوسطى وإتاحة مزيد من الفرص لتحقيق حراك اجتماعي، وفضلا عما تنطوي عليه وجهة النظر هذه من تزييف فإنها تتجاهل حقيقة أساسية، هي انه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت في تطوير وتنمية المجتمعات الأوروبية، فإن ذلك لا يعني أن نفس النموذج يمكن تكراره أو إتباعه في حالة الدول المتخلفة الآن (الجوهري 2010، ، ص ص 265 – 266) .

فالملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه الانتشاري يغفلون التأثيرات الاستعمارية للدول النامية والتي كان الهدف الأساسي من ورائها هو خدمة مصالحها الخاصة أي مصالح الدول المتقدمة .

" ولهذا فإن النزعة الليبرالية التي صدرها العالم الرأسمالي الغربي إلى الدول النامية قد وجدت مجالا خصبا في هذه الدول وعملت هذه النزعة على تدعيم مصالح القوى المسيرة وعكست مصالحها ... وأن هذا الانتقال من النزعة الليبرالية الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة قد أدى إلى عواقب وخيمة يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي الاحتكار (كعباش 2006، ص.83).

ويرى فرانك بأن الليبرالية الاجتماعية لا تختلف عن الليبرالية الاقتصادية والسياسية إذ لا تعدو أن تكون ليبرالية فردية لأن الحرية التي تتيحها الليبرالية محصورة في عدد قليل من الأفراد باستطاعتهم- عن طريق الامتيازات التي يحصلون عليها - ممارسة الاحتكار الذي يقلل من فرص تحقيق السمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الشاملة" (كعباش 2006، ص.84).

أما عن الفكرة التي يروجها أصحاب الاتجاه الانتشاري، عن انتقال التكنولوجيا فيرى عبد الهادي محمد والي بأن الاعتماد على نقل التكنولوجيا لا يمكن أن تكون حلا دائما لمواجهة مشكلات التنمية، بل أن المدخل السليم هو العمل على بناء القدرة التكنولوجية الذاتية ودعمها بشكل مستمر (والي 1995، ص.41).

تنطوي أفكار هذا الاتجاه على حقائق مزيفة فيها تحريف لحقائق و تجاهل للوقائع التاريخية التي مرت بها الدول النامية بسبب الاستعمار والاستغلال التام من قبل الدول الرأسمالية واستنزافها في خدمة مجتمعاتها بالدرجة الأولى فازدادت هي تقدما وازدادت الدول المتخلفة تخلفا كما يوضح برينتون مور Barringhton Moore بأن القوى الاستعمارية لعبت الدور الأكبر في ظهور وتدعيم الطبقة الوطنية الجديدة ثم قامت بإفسادها بعد ذلك لكي ترتبط مصالحها ارتباطا وثيقا بمصالح القوى الاستعمارية المسيطرة " (كعباش 2006، ص.85).

4-4- الاتجاه النفساني أو السلوكي:

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية، والملاحظ أن الأصحاب هذا الاتجاه يؤكدون تأكيدا واضحا على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي وهم في ذلك ينطلقون من مؤلف ماكس فيبر Weber " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ويرى هذا الاتجاه أن المجتمعات التي حققت تنمية في الماضي، أو التي تحققها في الحاضر وجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة العارمة في الانجاز Needfor Achievement والقدرة على التقمص الوجداني Capacity for-Empathy لأدوار وأمنيات مستقبلية – أي أنهم يحملون على أكتافهم مهمة نقل مجمعاتهم من إطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة إلى إطارات حديثة متقدمة ذات دفع تنموي دائم .

ولقد عرف ماكليلاند الحاجة إلى الإنجاز "بأنها الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية، فالأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الانجاز (كما يكشف عن ذلك الأدب الشعبي وكتب الأطفال ...الخ) تتطور وتنمو بشكل أسرع والنتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك هي أن رفع مستوى الحاجة إلى الانجاز مطلب أساسي لتحقيق التنمية، غير أن ماكليلاند قد أوضح بعد ذلك أن الحاجة إلى الإنجاز ليست كافية بذاتها، وأن العامل الأساسي الأخر المحدد للتنمية هو الاهتمام بشؤون الآخرين " والإستراتيجية التي يقترحها ماكليلاند لإحداث التنمية هي حشد مصادر الإنجاز العالي السائدة في المجتمعات المتقدمة (كالولايات المتحدة الأمريكية) لكي تعمل هذه المصادر جنبا إلى جنب المصادر النادرة للحاجة إلى الإنجازات السائدة في الدول المتخلفة " (م. الجوهري 2010، ص.282) ويبدوا أن ماكليلاند يصنف الدول المتخلفة بأنها دول تفتقد إلى هذه الدافعية في الإنجاز أو أنها دول يتميز أفرادها بالكسل وقلة الطموح .

" كما هو متوقع فقد ابرز ماكليلاند" دور القيم الدينية والثقافية في عملية تطوير المجتمع، أيضا قدم ماكليلاند الكثير من الاهتمام إلى القيادات ودورها في تطوير المجتمع . وقد كان من رأيه أنه على البلدان النامية إذا أرادت تطوير نفسها بنفسها من أجل رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي أن تحاول أن تجعل لنفسها سياسة تنموية تتضمن الوسائل الكفيلة بتغيير الاتجاهات والقيم والمعايير التقليدية واستبدالها بما هو حديث من هذه القيم و المعايير (السيد 2007، ص ص 60 – 61) ".

أما هيجن Hagen فقد ذهب إلى أن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصيته غير "خلاقة" وتسلطية " وأنها تتصف بهاتين الخاصيتين بسبب وجود خصائص المجتمع التقليدي الذي تسيطر عليه التقاليد والبناء الاجتماعي المستند إلى المكانات المكتسبة، فهو يحدد السمات التي تسود الشخصية في المجتمعات التقليدية كالأتي:

- 1- التسليم بالقرارات التي تتفق والعادات والتقاليد الموروثة وما تقره السلطة .

- 2- حرص الفرد التام على عدم المعارضة والخضوع والطاعة العمياء للأشخاص الذين يشغلون مراتب اجتماعية Social Ranks أعلى من مرتبته مع إهمال شؤونه الخاصة وعدم إبداء أية مبادرة تسبب لهم الأذى .
- 3- الشعور بالقناعة و الرضا بالوضع القائم مما يترتب عليه فقدان القدرة على التجديد والابتكار الذي يؤدي إلى رفض التغيير والتجديد.
- 4- النظرة إلى العالم على أنه مجموعة من الظواهر الغامضة المترابطة بفعل قوى خارجية تحكمية استبدادية لا تقبل التفسير أو التعليل.

بعكس الشخصية الإبداعية وهذه الشخصية تمتاز بسمات النزعة الابتكارية وقبول التجديدات والتغيرات، الاهتمام بالاستطلاع الدائم والميل الشديد نحو اكتساب الثقافة الجديدة والخبرات الإيجابية، والميل دائما نحو البحث لإيجاد حلول ناجحة للمشكلات، وإتباع الجدل والمنافسة وليس السلم المطلق عند التعرض للآراء المقبولة (كريشة 2003، ص ص 72 – 73)

ولقد رفض هيجن النظريات الاقتصادية التي تتناول التخلف في ضوء درجة الاحتكاك بالغرب (اليابان في مقابل الهند) بل إنه رفض أيضا فكرة محاكاة الدول النامية لأساليب التكنولوجية السائدة في الدول المتقدمة، لقد رفض هيجن ذلك كله لكي يذهب بعد ذلك إلى حقيقة أساسية هي أن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن "التجديد" أو الاستحداث innovation في مجال تكنولوجيا الإنتاج (م. الجوهري 2010، ص ص 283- 284).

أما شومبتر Shumpeter فيرى أن التنمية الاقتصادية تستند إلى دعامتين أسياستين (السيد 2007، ص.61)

- 1- المنظم .
- 2- الاختراعات والتجديدات التي يقوم بها المنظم .

ويقول شومبيتر " أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تمكن في العمل الخلاق الذي يقوم به المنظم و في رأيه أن المنظمين هم أشخاص يميلون إلى التجديد و الابتكار، و المنظم هو العمود الفقري في عملية التنمية، فهو المجدد المبتكر الذي يعمل على حشد عوامل الإنتاج في وحدة متكاملة، أما دانيل ليرنير Lerner فقد تناول تنمية الدول المتخلفة في ضوء اكتساب خصائص سلوكية سيكولوجية معينة وهي: التحضر والتعليم والمشاركة في وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية " (م. الجوهري 2010، ص.290) .

إن أخطر ما تعاني منه كتابات (ماكليلاند وهيجن وشومبيتر) افتقاد البعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضوء مفاهيم نفسانية خالصة ، وأن أفضل وصف لوجهتي نظر(ماكليلاند وهيجن) أنهما بمثابة تشويه لأفكار فيبر، ذلك أن فيبر كان واعيا لأهمية العوامل الاقتصادية والسياسية، فقد تخلى (ماكليلاند وهيجن) عن بعدين التاريخي والبنائي ووصل بهما الأمر إلى طبع مفاهيم وآراء ماكس فيبر بطابع "فرويدي " أما ليرنير فقط تناول نظريته حول التنمية في ضوء الخصائص السلوكية ، من خلال افتراضات تطورية تفتقد للمنظور التاريخي والثقافي .

4-5- اتجاه المكانة:

ويمثله (بارسونز) الذي يرى أن الاستقطاب هو الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع الدولي المعاصر، ويحدث هذا الاستقطاب بين "العالم الحر" والكتلة الشيوعية، فالعلاقات المعاصرة بين المجتمعات القومية، يمكن تصورها وفق ذلك الاستقطاب، كما نجد بارسوتز) يميل إلى النظر إلى المجتمع الدولي في ضوء مظاهره السياسة المعيارية، وبخاصة تلك التي تدعم عملية التكامل " (عمران 1992، ص.168) .

ولقد قدم لاجوس Lagos إطارا تصوريا يقوم على فكرة أساسية هي، أن المجتمعات القومية تشكل نسقا اجتماعيا دوليا، وإن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعا مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها في ضوء المركز الاقتصادي و القوة والهيمنة، ويذهب لاجوس إلى أن التفاوت ظاهرة لا تنطبق فقط على الطبقات الاجتماعية، بل تنطبق أيضا على الأمم ، فالمركز الاقتصادي للأمة يتحدد في ضوء درجة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي كما يقاس في ضوء مراحل والت روستو أي المجموع الكلي للدخل القومي (GNP) ومستوى معيشة الأفراد، أما القوة فتقاس في ضوء التقدم التكنولوجي والقدرة على المشاركة في السباق التكنولوجي في المجال العسكري، وأخيرا نجد مكانة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية بالنظر إلى الأمم الأخرى ، ومن ثم فإن هيبة الأمم تزداد بزيادة مركزها الاقتصادي وقوتها ومكانتها، ولقد أولى لاجوس الدول المتخلفة جانبا ملحوظا من اهتمامه، حيث أوضح أن هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة الأول : هو انخفاض مكانة الدول المتخلفة والثاني : هو التخلف (م. الجوهري 2010، ص ص 301 – 302) .

أما هورفيتز Horowitz فيقسم العالم إلى ثلاث أقسام هي : العالم الأمريكي– الأوروبي والعالم الشيوعي والعالم المتخلف أو العالم الثالث، وتشبه وجهة النظر هذه وجهة نظر بارسونز الذي مال إلى تصور دول العالم الثالث بوصفها وحدات صغيرة مستقلة بذاتها، وتشكل عالما مقفلا، في حين قسم بيندكس العالم إلى دول متقدمة رائدة مرجعية، ودول متخلفة أخيرة تابعة، وأن الدول المتقدمة تمثل محور اهتمام الدول المتخلفة" (عمران 1992، ص ص 168 – 169) .

إن أهم ما يمكن أن يوجه لهذه النظرية أنها تسعى بشكل أو بآخر إلى تأكيد جوانب معينة للتدريج السياسي لدول العالم الثالث، غير أن هذه المحاولات تغفل بطبيعة الحال البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم، ومن الصعب أيضا أن نوافق هورفيتز فيما ذهب إليه من أن العالم المتخلف أو الثالث يتصف أساسا بالتجانس، ذلك أن مفهوم العالم الثالث كما يقول نيتل وروبرتسون – ليس مفهوما ساكنا " (م. الجوهري 2010، ص.303).

ومن المحاولات النظرية الهامة التي تناولت المجتمع الدولي تلك التي قدمها نيتل وروبرتسون Nettle Robertson فلقد صاغا نموذجا أطلقا عليه نموذج الإجماع وباستعانتها بالمفاهيم القانونية (وكذلك بنظرية بارسونز) نجدهما يذهبان إلى أن على المجتمعات المتخلفة (أو المنتفعة Beneficiaries على حد تعبيرهما) أن ترث مجتمعاتها من الدول المتقدمة (أو الخيرة Benefactors كما أطلقا عليها) ومن شأن موقف " التوريث" هذا أن يخلق علاقة جماعية مرجعية متميزة بين هذه النوعين من المجتمعات ومن ثم يفرض هذا الموقف على الدول المتخلفة المنتفعة) أن تتخذ دورا معينا إزاء الدول المتقدمة (الخيرة) وإن سلوك الدول الأولى (المتخلفة) يجب أن يتم طبقا للصورة الغالبة المتضمنة في الدور الذي تلعبه الدول الثانية (المتقدمة) ومن ثم تصبح الدول المتقدمة بمثابة الجماعة المرجعية المعيارية (م. الجوهري 2010، ص.304) .

إن أهم ما يمكن أن يوجه لهذه النظرية هو مبالغتها فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه النخبة السياسية والفكرية ونظرتها إلى تلك النخبة، على أنها شكل جماعة متماسكة محددة، ذات أيديولوجية وتصورات واضحة، وكنتيجة لذلك نجد أن العلاقة بين تلك النخبة والجماهير، لا تحتل مكانا محددا في هذه النظرية (عمران 1992، ص.170) .

4-6- الاتجاه الماركسي الجديد:

لقد حاول الماركسيين المحدثين ، تطوير آراء ماركس بما يتناسب مع التغييرات والأوضاع الجديدة، التي يشهدها القرن العشرون، وبخاصة بما يتفق وأوضاع العالم الثالث ، وتدور اهتمامات الاتجاه حول سؤالين هامين :

الأول : ما هو دور العالم الثالث :

الثاني : ما هي طبيعة التخلف وأسبابه: (عمران 1992، ص.171) .

سنحاول عرض بعض القضايا الأساسية التي شهد عليها هذا الاتجاه عند كل من شارل بتهم C.Bettetheim و جوندر فرانك A.G.Frank وبول باران Paul A.Pparan و بييرجاليه Jallee:

أما شارل بيتهم فقد أرجع ظاهرة التخلف في الدول النامية إلى عوامل ثلاث هي:

- 1- التبعية: تتمثل في ممارسة الدول الرأسمالية لتأثيرات قوية على الدول المتخلفة: سياسيا واقتصاديا.
- 2- الاستغلال: الذي يتم من قبل رأس المال الاحتكاري الامبريالي الذي يهدف إلى أقصى ربح ممكن.
- 3- التجميد: أي إبقاء النمو الاقتصادي في الدول النامية في حالة جمود أو ركود (كريشة 2003، ص ص 97 – 98).

أما الانطلاق نحو تحقيق التنمية ، إنما يتم من خلال توافر شروط التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتي يحددها كما يلي:

الشرط الأول : ويتمثل في الاستقلال السياسي وذلك بالقضاء على القوة الرجعية المسيطرة المرتبطة بالإمبريالية .

الشرط الثاني: ويتمثل في الاستغلال الاقتصادي الذي يهدف إلى تأميم المؤسسات والمشروعات الأجنبية الاحتكارية.

الشرط الثالث : ويتمثل في الدعوة إلى التحول الاجتماعي العميق والذي يتحقق عن طريق الثورات الوطنية الديمقراطية ، والتي بدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية حضارية.

أما بول باران Baran يرى أن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في البلدان النامية، ويعتقد أن البلدان النامية تزود الدول الرأسمالية بالموارد الأولية الرخيصة ، وتؤمن الشركات الاحتكارية أرباحا طائلة، ونتيجة لذلك فإن الدول الرأسمالية تحاول الإبقاء على الأوضاع في الدول النامية بشكلها الحالي، ومن أجل ضمان استمرار التخلف يقوم بتأييد "الجماعات المحافظة أو الرجعية " في الدول النامية ودعمها بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية (عمران 1992، ص.173) .

5- خاتمة:

و يبقى في النهاية أن نظرية واحدة، أو أيديولوجيا واحدة أو قانوناً واحداً، قد لا يكفي لتفسير قضايا التخلف والتنمية ولكن هناك بعض القضايا التي لا تثير خلافاً، وتلك ينبغي أن تكون نقاطاً للانطلاق نحو تصور الواقع المتخلف، والشروع في تنميته، في ضوء الظروف التاريخية الخاصة، والبناء الثقافي، و القيمي الخاص، حيث وجدت تجارب تنموية حققت نجاحات بارزة وتأتي تجربة الصين في المقدمة منها، في حين أخفقت تجارب أخرى لعوامل ينبغي فهمها والوعي بآثارها، و سيظل الاعتماد على النفس مبدءًا نظرياً مقبولاً، وفعالاً في مجال التنمية، فضلاً عن أنه ينبغي أن يدعمه وعي تنموي قيادي، وقاعدي على حد سواء، ويتعاظم أثر الاعتماد على النفس إذا تطور ليصبح جماعياً، عندها تتضافر أسباب القوة، وتتضاءل عوامل الإحباط، وتخف حدة الأزمات علمياً، وعمليا..

- قائمة المراجع:

إبراهيم العيسوي.(1986). معنى التبعية. مجلة قضايا فكرية.الكتاب الثاني. القاهرة. مطبعة أخوان مورافتلي.
أحمد الشكلاوي. (1968). التغير والبناء الاجتماعي. القاهرة. مكتبة القاهرة الحديثة.
تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام(2002)، المملكة الأردنية الهاشمية.
دلال ملحس استيتية. (2008). التغير الاجتماعي و الثقافي. ط2. عمان. الأردن. دار وائل للنشر و التوزيع.
رابح كعباش. (2006). سوسيولوجيا التنمية. قسنطينة . جامعة منتوري. مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة. كامل عمران. (1992) .التنمية في الوطن العربي. سوريا. جامعة دمشق.
السيد الحسني. (1962). التنمية والتخلف دراسة تاريخه بناتية. ط 2. القاهرة. دار المعارف.
طارق السيد. (2007). علم اجتماع التنمية. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة.
عبد الرحيم تمام أبو كريشة. (2003). دراسات في علم اجتماع التنمية. الإسكندرية. المكتب الجامعي الخدمة.
عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2003/2002). اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية. الدار الجامعية.
عبد الله الصعيدي. (2004). مبادئ علم الاقتصاد. دبي. مطابع البيان التجارية.
عبد الهادي محمد والي. (1995). مدخل لعلم اجتماع التنمية. القاهرة. دار المعرفة الجامعية.
مابكل ابدجمان. ترجمة محمد إبراهيم منصور. (1999). الاقتصاد الكلي، لنظرية و السياسة. الرياض. المملكة العربية السعودية. دار المريخ.
محمد الجوهري(وآخرون). (1973). ميادين علم الاجتماع . القاهرة. دار المعارف.
محمد عبد العزيز عجيمة. إيمان عطية واصف. (2000). التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية. الإسكندرية. قسم الاقتصاد .
محمد محمود الجوهري. (2010). علم اجتماع التنمية . ط1 . الأردن. دار المسيرة.
ميشيل تودارو. تعريب محمود حسن حسني. محمود حامد محمود عبد الرزاق. (2006) . التنمية الاقتصادية. الرياض. السعودية. دار المريخ للنشر.
هشام محمود الأقداحي. (2010). مشكلات التنمية و التخطيط في التجمعات الجديدة و المستحدثة. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة.